الفصل الثاني

الاتجاه السياسي لليمن الشمالي ونتائج الحرب بين شطري اليمن ١٩٧٢م

- تطور العلاقات السعودية اليمنية ونهاية الحرب الأهلية.
- تطور العلاقات بين شطري اليمن.
- الحرب الحدودية بين شطري اليمن١٩٧٢م.
- الاتفاق بين حكومتي شطري اليمن والمشاريع الوحدوية المقترحة.
- دور الجامعة العربية واتفاقية القاهرة٢٨اكتوبر١٩٧٢م.
- قمة طرابلس بين شطري اليمن٢٨نوفمبر ١٩٧٢م.
- نتائج قمة ليبيا بين شطري اليمن.
- التطور السياسي في اليمن الشمالي.

obeikandl.com

الاتجاه السياسي لليمن الشمالي ونتائج الحرب بين شطري اليمن ١٩٧٢م

بدأت مرحلة التغيير السياسي لشطري اليمن عقب حركة الخامس من نوفمبر١٩٦٧م، في اليمن الشمالي، التي تزعمها القاضي عبد الرحمن الأرياني، والاستقلال في جنوب اليمن في ٣٠من نوفمبر١٩٦٧م، ففي الشمال أعلنت حكومة العيني في البيان الأول لها، أنها ستقوم بتصحيح الأوضاع والمصالحة مع المملكة العربية السعودية، وكان مبدأ المصالحة من المهام الأولى لحركة نوفمبر، وقد رفض المصالحة" الراديكاليون" من الجمهوريتين.

وكانت النوايا السعودية أيضاً تجاه اليمن الشمالي غير حسنة، وظن الملكيون أن الانقلاب النوفمبري انشقاق في الصف الجمهوري، وبدأوا يعدون العدة للهجوم على صنعاء خاصة بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن. ودارت رحى المعارك في أشرس هجوم للقبائل على صنعاء، وحوصرت صنعاء سبعين يوما، ووقف شباب المقاومة الشعبية بصمود تجاه القوى التقليدية القبلية التي تريد إعادة الحكم الملكي من جديد وكان النصر حليف الجمهوريين.

وفي السابع عشر من مارس١٩٦٩م، افتتحت حكومة صنعاء الجلسة الأولى للمجلس الوطني والذي يعتبر أهم مؤسسة ديموقراطية ليكون السلطة العليا في البلاد."[١]

وفي ذكرى الخامس من نوفمبر تحدث الرئيس الأرياني، عن الدور النضالي الذي قامت به حركة الخامس من نوفمبر تجاه الأعاصير التي تعرضت لها الثورة من قبل أعدائها التقليديين الإماميين. وقد تمسكت القيادة السياسية العليا برغباتها بإزالة كل أسباب الخلاف وإقامة العلاقات الحسنة مع الجيران، وأكد الأرياني أن سياسة حكومته قائمة على حسن النوايا تجاه الآخرين، والتي بنيت على مبدأ إقامة علاقات أخوية مع المملكة السعودية.

---

١) محمد إبراهيم الحلوة: مرجع سابق، ص١٦٢- الوثائق العربية: مجلد"١٩٦٩م"، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص٧٠٤-٧٠٦.

واعتمدت في المجال الداخلي على سياسة فتح الصدور ومد الأيدي لكل يمني يريد العودة إلى صف الشعب. وبهذه السياسة تحقق اللقاء اليمني الأخوي، وتوحد الصف، وانضم معظم من كانوا من المعارضين إلى الصف الجمهوري، وقطعت على المناوئين للجمهورية كل حججهم.

تطور العلاقات السعودية اليمنية ونهاية الحرب الأهلية:-

في مؤتمر القمة العربي الخامس، الذي عقد في الخامس والعشرين من ديسمبر١٩٦٩م، أدلى رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الأرياني، ببيان ناشد فيه الدول العربية التدخل بإيقاف الأعمال العدوانية التي تقوم بها المملكة السعودية تجاه اليمن عن طريق تجنيد عصابات تخريب من القبائل، وتسليحها بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، والألغام والمتفجرات من أجل زعزعة الاستقرار، وإشاعة الدمار والخراب، في أطراف اليمن.وقد حرصت اليمن على عدم إثارة القضية، حرصاً على استمرار مشاركة الوفد السعودي في أعمال المؤتمر، بعد أن هدد الملك فيصل بالانسحاب إذا ما تعرض المؤتمر لبحث العدوان السعودي على اليمن، حتى لا تتحمل اليمن مسؤولية إفشال المؤتمر، وإتاحة الفرصة لدولة من دول الدعم. لأن تتخلى عن التزاماتها تجاه المعركة العربية الكبرى.

لذلك قررت الحكومة اليمنية الانسحاب الجزئي، وذلك بامتناع الرئيس الأرياني عن المشاركة في أعمال المؤتمر. وأشار الأرياني في ختام بيانه أن العرب قد هانت عليهم دماء اليمنيين التي تسفك بالأسلحة والأموال السعودية، لأن اليمن لا تملك ما ييسر لها من إثارة المتاعب للآخرين."[1]

وفي الفترة من الثالث والعشرين والسادس والعشرين، من مارس١٩٧٠م، عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في جدة، وفي ختام المؤتمر عقد لقاء اخوي بين الوفد اليمني، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وبين الملكيين، وذلك من أجل إنهاء الحرب الأهلية في اليمن، وتم الاتفاق بين الجانبين على أن يتولى الملكيون عدداً من

---

١) الوثائق العربية، ١٩٦٩م: بيروت- الجامعة الأمريكية، ص٧٧٦-٧٧٧.

المناصب الرئيسية، وأن لا يسمح للإمام، محمد البدر، وجميع أفراد أسرته بالعودة إلى اليمن."[1] ولقد أدت تلك الخطوات إلى قبول المملكة العربية السعودية لحكومة الأرياني، وسياستها، وإلى اتفاق نهائي تم في مايو ١٩٧٠م لتسوية النزاع بين الجمهوريين والملكيين، وبموجب هذا الاتفاق دخل عضو واحد من الملكيين في مجلس الرئاسة، كما حصلوا على أربعة حقائب وزارية في الحكومة، واثني عشر مقعداً في المجلس الوطني، وبهذا الاتفاق انتهت الحرب الأهلية وحظيت اليمن باستقرار نسبي في ظل حكومة الأرياني الدستورية."[2]

وفي الرابع والعشرين من شهر يوليو ١٩٧٠م، أصدرت المملكة العربية السعودية، بياناً يقضي بالاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية."[3] وفي أواخر يوليو ١٩٧٠م قام وفد رسمي يمني، بزيارة المملكة السعودية، وتباحث الجانبان، السعودي واليمني في مستقبل العلاقات بين البلدين، واتفقا على تبادل التمثيل الدبلوماسي، بدرجة سفارة، وتبادل الوفود الاقتصادية والتجارية والثقافية بينهما، على مختلف المستويات، وعقد اتفاقيات ثنائية في جميع الميادين.

وخلال زيارة محسن العيني، رئيس الوزراء اليمني للمملكة السعودية، أجاب على أسئلة الصحافيين والتي نشرت في"أخبار العالم الإسلامي، مكة المكرمة حول نقاط الاتفاق بين اليمنيين المتصالحين، قال: "..إنه لم تكن هناك مسألة اتفاقيات أو معاهدات، لأن الاتفاق تم على بدء صفحة جديدة، ونسيان الماضي، وإفساح المجال لجميع أبناء اليمن، ولهذا سكتت طبول الحرب، وتم الاتفاق على مبدأ المشاركة في الحكم.[2] ولقد تميزت حكومة الأرياني عن حكومة السلال بممارستها الديمقراطية في الحكم، إلا أنه بغياب وفقدان التنظيم، وكذلك سيطرة العسكريين على القرار السياسي، تسرب الضعف وأصبح التغيير نحو

---

١) نشرت في تاريخ ٣ اغسطس ١٩٧٠م.

٢) الوثائق العربية" مجلد ١٩٧٠م" مصدر سابق، ص ٥٤٢-٥٤٣.

٣) عبد العاطي محمد أحمد: الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩م، ص٩٥.

الأفضل حلماً مأمولاً. وفي يناير١٩٧١م تم الاتفاق على الدستور الدائم الذي أعده المجلس الوطني، وتم تغيير اسم المجلس الوطني إلى مجلس الشورى.

تطور العلاقات بين شطري اليمن:-

عندما حصل اليمن الجنوبي على الاستقلال وتخلص من الاستعمار الإنجليزي في أواخر نوفمبر عام١٩٦٧م تشكلت أول حكومة للجبهة القومية، وضمنت الحكومة في تشكيلها وزارة للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية، وأسند هذا المنصب، لعبد الفتاح إسماعيل. وكانت حكومة الأرياني تعاني من هجمات القوات القبلية المساندة للنظام الملكي، مما دفع الجبهة القومية إلى إرسال قوات مقاتلة لمساندة القوات الجمهورية في حروبها القبلية.وأسند الدفاع عن صنعاء للفريق حسن العمري، عندما حاصرت القوات القبلية المساندة للملكيين صنعاء لمدة سبعين يوماً، بأسلحة سعودية ثقيلة وخفيفة. والتحقت القوات الشبابية الجنوبية والشمالية في خندق واحد، وتم فك الحصار، وبعد ذلك انقلب الفريق العمري على القوات الشعبية."٣" وبعض القادة العسكريين والذين يحملون أفكاراً تقدمية ذات طابع يساري، وتم ضرب فصائلهم، وطرد رجالهم من الجيش في عام١٩٦٨م، على أثر محاولة انقلابية قام بها الضباط العسكريون الصغار، يساندهم بعض أنصار المقاومة الشعبية، وكان الهدف منها تقويض نظام الحكم والاستيلاء على السلطة، وكانت تصفية أغسطس١٩٦٨م، التي تحولت من فكرة مبدأ تصفية اليسار في الصف الجمهوري، إلى تصفية طائفية بين زيدي وشافعي، من هنا بدأت العلاقات تتجه نحو منحى خطير قائم على عدم الثقة بين وجهات النظر.وفي الثاني من شهر فبراير١٩٦٩م، أصدرت وزارة الخارجية في صنعاء بياناً تضمن مسألة الوحدة اليمنية وجدية حكومة اليمن الشمالي، في ضرورة إعادتها، لكن البيان كان ينبيء بحدة السلوك الذي اتجهت إليه حكومة عدن.وأن اليمن الشمالي سلك كل الطرق من أجل إرضاء تلك الحكومة. وأضاف البيان، بأن النزعة الانفصالية في عدن رفضت كل تلك العروض المقدمة من حكومة صنعاء.

وأبرز ما تناوله البيان، هو أن حكومة صنعاء، قدمت اقتراحاً يقضي أن يكون للأمم المتحدة ممثل واحد في شطري اليمن. وتكون بعثة الخبراء والتطوير التابعة للأمم المتحدة واحدة.ومن أجل التخطيط الاقتصادي لليمن الواحد يتم استحضار لجنة اقتصادية من الأمم المتحدة، وإنشاء تمثيل دبلوماسي موحد لشطري اليمن وجهاز دفاعي وطني موحد، وإنشاء فرع في عدن للبنك اليمني المركزي، بدلاً من أن يظل الاقتصاد هناك حكراً على بيوت أجنبية. والبدء في توحيد المصالح والمؤسسات، وكذلك إقامة مؤتمر وطني يضم ممثلين عن الشطرين، تنبثق عنه حكومة ومجلس وطني تشريعي واحد، وقد قوبلت هذه الاقتراحات بالرفض.

وحاولت حكومة عدن خلق معارك جانبية واستفزازات، والالتجاء إلى سياسة التسويف والمزايدات، حيث قامت بغزو مسورة وقتل المواطنين، وهدم البيوت، وسلب الأموال واعتقال المواطنين وسجنهم، كل ذلك من أجل تعميق الانفصالية، وخلق الخلافات وافتعال المعارك."[1]

رغم هذا البيان الملتهب، بتحريك المشاعر الوحدوية في ظاهره، والذي تناول حكومة عدن باللوم ورفض تلك الاقتراحات، إلا أننا نرى أن مسألة الرفض كانت تبدو منطقية على اعتبار أن الطرح لم يمر عبر قنوات رسمية وشعبية، وإجراء حوار بين جميع الفئات والقوى الوطنية.لقد أدى تجاهل تلك القوى السياسية المتواجدة في الساحة اليمنية إلى أزمة ثقة بين شطري اليمن، وإذا كانت تلك الاقتراحات قد قدمت للشطر الجنوبي من اليمن كمشروع وحدوي، فإن الضرورة كانت تقتضي دراسة كل ما طرح من مقترحات، وتناول جميع الآراء، واستنتاج ما يلزم الاتفاق عليه وفق آلية مشتركة وخطط مبرمجة.

ورداً على بيان وزارة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية، صدر بيان سياسي عن وزارة الثقافة والإرشاد في فبراير ١٩٦٩م، وشؤون الوحدة، يقول البيان:" .. إن حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والمسؤولين فيها تعمل من أجل تحقيق

---

١) الوثائق العربية: مجلد١٩٦٩م، بيروت، الجامعة الأمريكية، ص٩٩-١٠٠..

الوحدة اليمنية، واعتبار الوحدة مطلباً أساسياً وهدفاً من أهداف الشعب اليمني "، وعبر البيان عن ترحيب حكومة عدن في استكمال الوحدة على أسس ومضامين سليمة، وأنه لن يستفيد من جر شطري اليمن إلى الصدام، إلا أعداء الشعب اليمني وفي مقدمتهم، القوى الرجعية والإمبريالية والاستعمار.وإن حكومة عدن لن تنجر إلى أية مهاترات ومعارك كلامية أو غيرها قد تدفع بها أجهزة الإعلام في الدول المعادية لليمن بشطريه، وأنه ليس هناك شك في أن الظروف التي يمر بها شعبنا اليمني في الشمال والجنوب تتطلب اليقظة تجاه المخططات والمؤامرات التي تحاك ضد أماني الشعب وأهدافه في التحرر والاشتراكية والوحدة.(١) وفي العاشر من شهر إبريل١٩٦٩م، أكد البيان الوزاري لحكومة الفريق حسن ألعمري، في صنعاء، على أن قضية إعادة الوحدة بين شطري اليمن اتجهت نحو إعادة النظر في تغيير الدستور في الشمال، والذي منح السلطة التشريعية مراقبة الحكومة، وتسييرها، وان هذا المنطلق الديمقراطي أقلق الجنوبيين، وانهالوا على التجربة الديمقراطية في الشمال، بالتجريح والتشويه، وحسب توجهات رئيس المجلس الجمهوري بمنح " اثني عشر مقعداً" في المجلس الوطني، لممثلي جميع المواطنين في جنوب اليمن، ويتم ذلك عبر مؤتمر وطني، لجميع القوى الوطنية في الجنوب. وأن حكومته دعت إلى قيام لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني، ليتم الاتفاق على اختيار الطريقة المثلى لمن يمثل الجنوبيين في المجلس الوطني، الذي من حقه انتخاب السلطة السياسية العليا في جمهورية اليمن الموحد، ولا يعتبر ذلك إساءة لوطني يؤمن بحق الشعب في تقرير مصيره واختيار حكامه.(٢)

لا يختلف هذا البيان كثيراً عن لهجة بيان وزارة الخارجية السابق، ويكاد يكون الطرح واحداً، لكن السؤال هل من المنطق تحديد مقاعد تعد، لدولة لها كيانها وسيادتها وذاتيتها الأيديولوجية، ألم يكن من بعد النظر للمسألة طرح نظام سياسي موحد لدولة الوحدة، في إطار دستور موحد ينظم العلاقات السياسية الداخلية والخارجية، وإعداد تصور للهيكل التنظيمي المالي والإداري الموحد، وتحدد المقاعد بحسب التوزيع السكاني لكل أبناء الجمهورية، فرفض هذه الفكرة، كان وارداً بالضرورة، لكونها اقتراحات من طرف واحد، والمنطق

يقضي فتح حوار موضوعي بين جميع القوى السياسية في شطري اليمن ووضع تصور للنظام السياسي الموحد، كان ذلك أجدى من تحميل كل طرف بالتقصير والتسويف، وبالتالي يتم تقريب وجهات النظر المختلفة.

وقد شهدت الشهور الأخيرة من عام١٩٦٨م، والأولى من عام١٩٦٩م، عدة أحداث دامية بين حدود الشطرين داخل أراضي اليمن الشمالي، وكانت اتهامات، صنعاء إلى قحطان الشعبي، رئيس اليمن الجنوبي، بأنه يعمل على الزحف نحو صنعاء، وجمعت صنعاء كل النازحين الجنوبيين رداً على عناصر المقاومة والمسرحين من الجيش، "٣" والذين تدفعهم اليمن الجنوبي بعمليات انتقامية على شكل حرب العصابات. وسقطت الوديعة، من أراضي اليمن الجنوبي، بيد المملكة السعودية، في معركة فاشلة، فبرر سقوط تلك المنطقة الهامة، سقوط نظام قحطان عام١٩٦٩م، فابتهجت صنعاء لسقوط الشعبي وسميت تلك الحركة، بالحركة التصحيحية."٤"

وعلى أثر استيلاء الجناح اليساري على السلطة بعد تصفية قحطان الشعبي ورفاقه، بدأت المرحلة الجديدة تعمل على صيغة هدنة بينها وبين اليمن الشمالي حتى تستكمل بناء التنظيم السياسي الجديد في الداخل.ونلاحظ ذلك من خلال رد محسن العيني، رئيس وزراء اليمن الشمالي، على أسئلة جريدة الرأي العام – الكويتية- "١" حول مستقبل العلاقة مع اليمن الجنوبي، أجاب: "إن العلاقة الآن طيبة، ونرجو أن تتحسن علاقاتنا لمصلحتنا جميعاً بل إننا نتطلع إلى وحدة اليمن شمالاً وجنوباً.."

وفي أواخر نوفمبر١٩٧٠م، قام رئيس اليمن الجنوبي بزيارة رسمية لليمن الشمالي والتقى برئيس اليمن الشمالي في مدينة"تعز" واتفق الطرفان، على البدء في اتخاذ إجراءات وحدوية على شكل اتحاد فيدرالي يجمع بين الدولتين... وفي الأول من ديسمبر١٩٧٠م تم تغيير تسمية اليمن الجنوبية، إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وأعلن، سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة في بيان وجهه للشعب،

---

١) الرأي العام – الكويت(١٩٧٠/٣/٣١م.

بان هذا التغيير جاء استجابة للإرادة الشعبية، وأن هذه التسمية الجديدة الخالية من أية نظرة تثبت التجزئة وإنما تؤكد على يمنية المنطقة.

وكان رد الفعل في اليمن الشمالي على لسان رئيس الوزراء محسن العيني، حيث قال: ".. إن الاسم الجديد سيحدث تساؤلات عديدة، فلو نظرنا للموضوع من زاوية الوحدة فإن التسمية ستكون موضع حد نهائي لفكرة الوحدة عندما تكون اليمن الديمقراطية بدلاً من الجنوبية، كما أنه في صدد اتخاذ خطوات لربط البلاد سياسياً واقتصادياً، فإذا كان كذلك، فإن التسمية ليست في صالح هذه الخطوات، فهذه التسمية ليست سوى رغبة لدى الجماهير في الجنوب، سعياً وراء طمس أي أثر للانفصال بين شطري اليمن شماله وجنوبه.."[1]

الحرب الحدودية بين شطري اليمن١٩٧٢م:-

تدهورت العلاقات بين شطري اليمن نتيجة للسياسات الغير متوافقة إيديولوجياً، فعلى الرغم من اتفاق "تعز" يومي٢٥و٢٦ نوفمبر١٩٧٠م، بين قيادتي الشطرين على أساس البدء في إقامة اتحاد فيدرالي بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي. إلا أن إطلالة عام١٩٧١م شهدت توتراً في الموقف من جديد، حيث استقبل اليمن الشمالي شخصيات معارضة من الجنوب. وفي نفس الوقت استقبل اليمن الجنوبي عناصر معارضة من الشمال. بسبب ما قام به شطرا البلدين من تصفيات للعناصر ألمناوئه لكل منهما والتي لم يكن من المقبول بقاؤها في الداخل، لذلك عمد كل من النظامين إلى تطهير عناصره إيثاراً وإرضاء لأنظمة خارجية لاتقر فاعلية هذه العناصر وبقائها.

وأخذت ممارسات الحرب الإعلامية في التصاعد، مع إعلان كل من صنعاء وعدن، تبعية جزاء معينة من منطقة حريب."[2] وتفجر الموقف في صدام مسلح بين الشطرين على مناطق حدودية منذ بداية شهر فبراير وحتى نهاية مارس ١٩٧٢م

---

١) عادل رضا: محاولة لفهم الثورة اليمنية، القاهرة، المكتب المصري الحديث،١٩٧٤م، ص٢٧٧.

٢) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص٨٠.

واتسع نطاقها أيضاً في سبتمبر من العام، وكان لدولة الكويت دور كبير في الوساطة بين شطري اليمن، إلا أن جهودها لم تؤد إلى تسوية للنزاع.

وفي سبتمبر١٩٧٢م انعقد مجلس الجامعة العربية في دورته العادية، فتقدمت الجمهورية العربية اليمنية، إلى مجلس الجامعة العربية، بطلب للنظر في الموقف الناتج عن تدهور العلاقات بين الدولتين العربيتين، باعتبار أن كلاً منهما عضو في مجلس الجامعة العربية. وأصدر المجلس توصيته بأن يقوم الأمين العام مع لجنة خاصة مكونه من ممثلي الجزائر، وسوريا، والكويت، وليبيا، ومصر، من أجل تحقيق المصالحة بين الدولتين اليمنيتين، وتسوية خلافاتهما حول مناطق الحدود."[١] وتم تشكيل لجنة مكونة من وزراء خارجية الدول العربية الخمس المذكورة، وبرئاسة الأمين العام للجامعة العربية واجتمعت هذه اللجنة في نيويورك أثناء انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ٤أكتوبر١٩٧٢م، استمعت اللجنة إلى المذكرات المقدمة من وزيري خارجية شطري اليمن من ثم دعت اللجنة الحكومتين المتنازعتين إلى الإسراع بوقف إطلاق النار وسحب كل منهما قواتها إلى وراء المناطق الحدودية ودعت اللجنة إلى قيام ممثلين عن الجامعة العربية، بزيارة منطقة النزاع كخطوة أولى لتسوية الخلاف."[٢]

وفي تلك الأثناء قامت اللجنة بزيارة لكل من عدن، وصنعاء في شهر أكتوبر، وبعد أن أجرت مشاورتها تم الاتفاق في الثالث عشر من أكتوبر، في صنعاء وعدن، على وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العسكرية، ووقف الحملات الإعلامية، وانسحاب قوات الجانبين إلى مسافة عشرة كيلومترات من الحدود المشتركة ومنع الحشود العسكرية على الحدود التي قد تسبب تجدد الاشتباك."[٣] واتفق الجانبان

---

١) قرار مجلس الجامعة العربية رقم (٢٩٦١) الدورة العادية (٥٨) في١٣ سبتمبر١٩٧٢م.

٢) بطرس غالي: مرجع سابق، ص١٥٨، انظر البيان الصادر من لجنة الجامعة العربية للمصالحة بين صنعاء وعدن، يوم ١٣/١٠/١٩٧٢م.

٣) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص٨١.

على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتولى الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، ووجهت دعوة للحكومتين إلى الاجتماع في مقر الجامعة العربية بالقاهرة.

وفي اليمن الشمالي صرح رئيس الوزراء السيد محسن العيني، بقوله: "..إننا نعتبر الجنوب والشمال دولة واحدة وإذا كانت الظروف قد جعلت من اليمن حكومتين، فإننا نرجو أن تكلل جهود المخلصين من أبناء اليمن في الشطرين لإعادة الوحدة الطبيعية التي هي هدف كل يمني ونحن أحرص ما نكون على التعاون والتنسيق في كل مجال مع الجنوب بل ونذهب في ذلك إلى أبعد مدى يذهب إليه الأخوة في الجنوب، وسنبذل كل جهد وسنرحب بكل مسعى فيه خير ومصلحة للشعب اليمني الواحد."[1] وبرزت المشاكل على السطح التي حددها السيد محسن العيني، رئيس الوزراء وهي أساسيات الخلاف وتتضمن تواجد ما يزيد عن مائة ألف يمني جنوبي لآجيء في اليمن الشمالي، لجؤوا خلال عام١٩٦٩م و١٩٧١م. ولا تستطيع اليمن الشمالي أن تجابه أعباء معيشتهم في ظروفها المالية السيئة وعودتهم إلى الجنوب يعد عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار، وكانت هناك أيضاً مشكلة اليمنيين الشماليين الذين كانوا يزاولون التجارة في عدن وفي غيرها من مدن الجنوب ولهم فيها ممتلكات قد أممت، والمطلوب تعويضهم ومعاملتهم معا ملة الأجانب.وبالنسبة للحدود، التي يرفض الشماليون تسميتها حدوداً، ويسمونها أطرافاً، ويرفضون أن تكون هناك حدود في تراب وطن واحد يطالبون بحسم الموقف في هذه الأطراف، فإذا قامت وحدة أو اتحاد، فإن المشكلة تكون منتهية. وإذا حدث غير ذلك، فإن اليمن الشمالي تطلب إعادة مدينة" حريب" اليمنية، وحل المشاكل التي نتجت عن حوادث قتل القبائل والشماليون يتركون للجنوبيين التصرف على طريقة الحل بالتحكيم القبلي أو بدفع الدية، أو بما يرونه كفيلاً بتسوية المشكلة.

وأخيراً حدد، محسن العيني، مسألة أمن القبائل وفق الأساليب التي يعدها الشماليون مؤدية إلى الاغتيال عن طريق صناديق المفرقعات وغيرها من الكمائن

---

١) عادل رضا: محاولة لفهم الثورة اليمنية، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤م، ص٢٨١.

التي تودي بأرواح الكثيرين."[1] وأعلنت حكومة اليمن الديمقراطي موقفها على لسان وزير خارجيتها، محمد صالح العولقي، الذي طالب بضرورة عقد لقاء بين الجانبين لمعالجة المشاكل المشتركة، وكذلك تصفية كل معسكرات التدريب في اليمن الشمالية، وسحب كل جانب قواته المسلحة من الحدود، وكذلك فتح الحدود، وإعادة التجارة بين البلدين إلى ما كانت عليه، وعدم السماح بأي نشاط سياسي لأي تنظيمات تعمل من داخل اليمن ضد اليمن الديمقراطي. والسير في طريق وحدة البلدين بواسطة لجان اقتصادية وعسكرية وثقافية تتولى وضع الأسس الوحدوية بين شطري اليمن."[2] وأصدرت حكومة اليمن الديمقراطية بياناً لها، طالبت فيه، بإجراء لقاء عاجل بين القيادتين الشمالية والجنوبية ويكون في صنعاء أوعدن، وطالب البيان بوقف النشاطات التي ينتج عنها أعمال تخريبية. وإحياء اللجان السياسية المشكلة لحل أي أزمة على الحدود، وتسمية أعضاء من جانب الشطر الشمالي في اللجان الاقتصادية، والجمركية، والمالية، وإحياء أعمال اللجان، والبدء في ممارسة نشاطها. وتؤكد حكومة عدن في بيانها على استعدادها لبحث أي مقترح يتقدم به جانب الشطر الشمالي من اليمن."[3]

هذه المقترحات الجنوبية حرصت على إزاحة الستار القائم بينها وبين اليمن الشمالي. كما ألمحت الحكومة في اليمن الجنوبي إلى أن الدوائر الإمبريالية والرجعية هي التي تعمل على تفجير الموقف بين الشعبين الشقيقين وأن اليمن الجنوبي لن يفرط بمكتسباته.وهذه إشارة إلى دول الخليج والسعودية والتي ترتبط بعلاقات جيدة باليمن الشمالي.

وفي الثالث عشر من أكتوبر أصدرت لجنة التوفيق العربية بياناً."[4] رصد فيه ما قامت به اللجنة أثناء زيارتها لكل من جمهوريتي اليمن ومدى استجابة البلدين

---

١) المرجع نفسه، ص٢٨٦.

٢) المرجع نفسه، ص٢٨٧.

٣) عبد الرحمن بوسف بن حرب: مرجع سابق، ص١٨.

٤) عبد الرحمن بوسف بن حرب: مرجع سابق، ص٢٣" صادر في ١٣/١٠/١٩٧٢م، الموافق ٦رمضان ١٣٩٢هـ، الجمعة، عدن".

لقرارات اللجنة ودعت إلى استشعار المسؤولية لقادة البلدين الشقيقين تجاه الأمة العربية التي تؤمن بوحدة التراب اليمني وطالبت اللجنة باستمرار وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العسكرية نهائياً ووقف الحملات الإعلامية، وكذلك انسحاب قوات الجانبين إلى ما وراء الحدود، ومنع أية حشود عسكرية، قد تؤدي إلى تجديد الاشتباكات، والعمل على دعوة لجان عسكرية مشتركة من الجانبين لمراقبة تنفيذ ما سبق، بالاستعانة بدوريات عسكرية مشتركة، ويمكن للجامعة العربية أن توفد مدربين عنها للاشتراك في ذلك. ودعوة وفدي الجانبين إلى الاجتماع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في٢١ أكتوبر١٩٧٢م على أن يمنح الوفدان صلاحيات كافية وأن تكون نقاط البحث على طاولة الاجتماع مبنية على الآتي: -

عودة أهل الجنوب إلى بلادهم. وإيجاد تسوية شاملة ترضي أهل القبائل الشمالية. وتعويض من أممت ممتلكاتهم من الشماليين، وتسوية مشاكل الأراضي المتنازع عليها. مع سحب الحشود العسكرية وفتح الحدود، والامتناع من الأعمال المعادية. وإحياء اللجان المشتركة في جميع المجالات، وبحث التدابير والإجراءات التي تؤدي إلى الوحدة الحقيقية بين شطري اليمن لعرضها على مؤتمر القمة الذي يحدد زمانه ومكانه في هذه الاجتماع، مع تحضير جدول أعماله وكل ما يلزم لإنجاحه. وتنهي اللجنة بيانها بالحرص الشديد على بذل مساعيها في تسوية كل الخلافات من أجل عودة السلام إلى المنطقة.

وفي السادس عشر من شهر أكتوبر١٩٧٢م، اجتمعت اللجنتان المشتركتان لشطري اليمن، بمدينة الضالع، واتخذت قرارات هامة.[1] وجاء في البيان المشترك أن اليمن الشمالي ملتزم، بسحب قواته من القرى التي تم احتلالها، وبعودة المواطنين إلى قراهم، على أن تبقى قوات اليمن الشمالي في الحصن في جبل بركان وتنسحب من باقي الجبل مع حرية تحركها للاستطلاع في الممرات ومداخل الجبل عموماً.ويلتزم اليمن الجنوبي بسحب قواته الموجودة وراء سناح إلى الخلف،

---

١) المرجع نفسه،ص٢٦.

إلى معسكراتها بجوار الضالع، والمعسكرات الأخرى البعيدة عن الحدود.ومنع المتسللين وإزالة الألغام، والبدء في الانسحاب للقوات العسكرية،من منطقتي الضالع وقعطبة في خلال أسبوع ابتداء من يوم الثامن عشر من نوفمبر١٩٧٢م.وتقوم لجان مشتركة مكونة من الطرفين لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بمساعدة المراقبين العسكريين بلجنة المراقبة العسكرية لجامعة الدول العربية.والاتفاق بين حكومتي شطري اليمن والمشاريع الوحدوية المقترحة:-

كان للجنة التوفيق العربية دور توفيقي، في صياغة الاتفاق بين حكومتي شطري اليمن، انطلاقاً من مبدأ توطيد دعائم السلام وتعزيز العلاقات الأخوية بين شطري اليمن، والتمهيد لإقامة الوحدة بين شطري اليمن، من أجل المساهمة في معركة المصير العربي، ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني وتم الأفاق بين حكومتي شطري اليمن، على مايلي:-

"- سحب الحشود وفتح الحدود.

- انسحاب الجانبين من المناطق التي تم الاستيلاء عليها بعد٢٦سبتمبر١٩٧٢م.

- عودة النازحين إلى شمال اليمن وجنوبه، الراغبين في العودة إلى أماكنهم.

- إيقاف ومنع جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين.

- إغلاق معسكرات التدريب وتصفية الأعمال العدوانية من الجانبين.

- تصفية المشاكل التي تؤثر على العلاقات بين الطرفين.

- تعيين ممثلين شخصيين من رئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق بين الجانبين.

- يعقد اجتماع لرئيسي الدولتين في ٢٥نوفمبر عام ١٩٧٢م.

- يتم تنفيذ هذا الاتفاق في مدة أقصاها شهر واحد."[١]

وتبلور الموقف عن تقديم مقترحات كمشروع للوحدة، فقد تقدم الشطران بمشروعين في واخراكتوبر١٩٧٢م.وناقش المشروع الجنوبي المقترح، الوحدة اليمنية، على اعتبار أنها مطلب جماهيري، وقضية مصيرية للشعب اليمني، ويرى

---

١) عبد الرحمن يوسف بن حارب: مرجع سابق، ص٢٩.

المشروع أن التجزئة مرفوضة مهما كانت وتحت أي اسم لأنها المدخل الأساسي لشل حركة التقدم في الوطن كله. فالوحدة ليست أملاً بقدر ما تكون قضية التقدم والحضارة وخطوة أولى نحو وحدة الأمة العربية كلها. ومن حيث المبدأ لابد من توحيد أراضي اليمن كلها من عسير حتى المحافظة السادسة، من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في دولة واحدة، أساسها الحرية والعدالة، ومما لاشك فيه أن اليمن كان يعاني قدراً كبيراً من التخلف نتيجة التفتيت، والطائفية والشللية وغيرها من الأمراض الاجتماعية كما أن التجزئة الطويلة التي ابتدأت منذ عهد الاحتلال العثماني الأول في القرن١٦م.

ووجود الأئمة والسلاطين والاحتلال البريطاني والإرهاب الذي سلط على الشعب اليمني قد وضعت جميعها صعوبات حقيقية في طريق الوحدة اليمنية تحتاج إلى الصبر والتفاني من أجل تصفيتها، وإزاحتها عن حياة المواطن.وصارع شعب اليمن الظلم والإرهاب والتخلف الاجتماعي والاقتصادي بثورات عديدة كان آخرها ثورة السادس والعشرين من سبتمبر١٩٦٢م والرابع عشر من اكتوبر١٩٦٣م.

ويضيف المشرع أن إيمان حكومة اليمن الديمقراطي بالوحدة جعلها تلغي قانون الجنسية القديم وتقوم بتوحيد الجنسية اليمنية. إن موقع اليمن الاستراتيجي المسيطر على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يزيد اليمن إيماناً بقضية وحدة الأراضي اليمنية وإمكانية تحقيقها، وسيضاعف من الجهود المشتركة من أجل تحرير الجزر اليمنية التي أصبحت مراكز للأسطول الأمريكي والنشاط الإسرائيلي في البحر الأحمر.

وحدد المشروع الفترة الانتقالية من اجل تهيئة الظروف المناسبة لشعب اليمن في ممارسة حقه الديمقراطي في ظل حريات عامة، وتوخى المشروع الالتزام بما جاء في بيان الوساطة العربية من خلال فتح الحدود بين شطري اليمن، والامتناع عن أي عمل عسكري أو سياسي أو إعلامي يؤدي إلى إثارة المشاكل وعرقلة العمل النشيط من أجل تنفيذ هذا المشروع.ويتم تشكيل وتحديد اختصاصات المجلس اليمني الأعلى الذي يتكون من رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري، ومجلس الرئاسة ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر أو إذا دعت الضرورة بإحدى

العاصمتين.وتكون رئاسة المجلس بالتناوب، ومن اختصاصات المجلس الأعلى، بحث الأمور المتعلقة بتوحيد سياسة الحكومتين اليمنيتين في مختلف المجالات، وإزالة العقبات التي تعترض تحقيق الوحدة اليمنية.

وتتشكل مجالس فرعية لدراسة التفاصيل المقدمة بتوحيد سياسة الحكومتين، في جميع المجالات، وتقديم المقترحات وتوصيات بشأنها إلى المجلس الأعلى، واتخاذ القرارات في المقترحات والتوصيات المقدمة من المجالس اليمنية الفرعية، ووضعها أمام السلطات التشريعية في الشطرين للمصادقة عليها.ويشكل المجلس الأعلى في أول اجتماع له لجنة دستورية من ممثلي السلطتين تكون مهمتها إعداد مشروع دستور للدولة اليمنية الموحدة. ويقدم إلى المجلس الأعلى لعرضه على المجالس التشريعية في الشطرين للمصادقة عليه وعرضه على الشعب اليمني للاستفتاء العام، وتشكل مجالس يمنية على مستوى الوزراء المختصين في الشطرين. وتجتمع المجالس الفرعية مرة كل شهرين أو في الوقت المناسب لها بحسب الضرورة.

ويشكل المجلس الأعلى مجالس فرعية. وذلك للشؤون الخارجية والشؤون التعليمية والثقافية والصحية والاقتصادية والعسكرية والتشريعية والإعلامية، وتتمثل اختصاصات المجالس الفرعية في رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية، وتوحيد السياسة الاقتصادية وفق دراسة خطط ومشاريع التنمية للشطرين وإقامة مشاريع مشتركة في الزراعة والصناعة والمواصلات وتوحيد السياسة الجمركية، لخلق سوق يمنية واحدة وتوحيد السياسة النقدية، وفي الإطار العسكري توحيد السياسة العسكرية والأمن، وتأسيس مؤسسات عسكرية موحدة. ومن اختصاصات المجلس اليمني الفرعي توحيد السياسة التشريعية، ووضع مشروع قانون موحد للجنسية اليمنية.ومشروع تأسيس المنظمات السياسية والنقابية والمهنية، وفي مجالس التشريع الجنائي والمدني، وضع مشاريع قوانين موحدة، وفي مجال الصحة والتعليم والثقافة، يرى المشروع توحيد السياسة التعليمية والتربوية وإنشاء مؤسسات تعليمية وثقافية وصحية موحدة. وفي مجال السياسة الإعلامية، وضع خطوط عريضة لتوحيد وتوجيه الشعب اليمني نحو

تحقيق الوحدة اليمنية وإنشاء مؤسسات إعلامية موحدة. وإنشاء اتحاد للتبادل الثقافي، إن تشكيل هذه المجالس يعتبر خطوه عملية أساسية لتحقيق وحدة يمنية متينة."[1]

أما المشروع المقدم من الجمهورية العربية اليمنية، "[2]" فقد ألمح إلى تبني شكل وحدوي على النحو التالي:- انصهار الكيانين في كيان واحد، أي دولة يمنية واحدة ذات علم واحد، مع دمج كل المؤسسات ببعضها، كالجيش والأمن، وكذلك السلطة التشريعية، والتنفيذية في إطار واحد، وكذلك دمج المؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والخدمات.

- الأخذ بمبدأ الديمقراطية الواسعة وبالوسائل العملية لتحقيق الوحدة على أن تكون لجان مشتركة لدراسة توحيد الكيانات القائمة وتشكل اللجان من:- اللجنة الدستورية لإعداد دستور دائم للدولة الواحدة..لجنة قانونية وقضائية، وتختص بدراسة القوانين المختلفة في شطري اليمن وإعداد صيغة موحدة لهذه القوانين لإقرارها من السلطة التشريعية بعد قيام دولة الوحدة..اللجنة الاقتصادية والمالية.. اللجنة الثقافية والإعلامية..اللجنة العسكرية..لجنة الخدمات والمرافق العامة.. ولجنة الشؤون الداخلية والإدارة المحلية.. وحدد لعمل هذه اللجان فترة زمنية لاتزيد عن ستة أشهر.

ويعهد بإدارة الأعمال في البلاد من كلا الشطرين إلى حكومة مؤقتة ووفقاً للأسس التالية:-

تعليق الدستور في كلا الشطرين. واعتبار كلتا الحكومتين في الشطرين مستقلة. وتشكل الحكومة بالتفاهم بين ممثلي السيادة في الشطرين والجامعة العربية في لقاء يضم رئيس الدولة في الشطرين، والأمين العام للجامعة العربية، مع مراعاة أخذ وجهة نظر القوى الوطنية التي لا تمثلها السلطات القائمة في الظروف الراهنة. وتتولى الحكومة المؤقتة إلى جانب تسيير أعمال الدولة المهام التالية:-

---

١) انظر الملحق الثالث" مشروع الوحدة المقدم من جمهورية اليمن الديمقراطية".

٢) انظر الملحق الرابع: مسودة مشروع الوحدة اليمنية المقدم من الجمهورية العربية اليمنية.

توفير كافة الضمانات لعودة كل القوى والعناصر الوطنية إلى مواطنها للمساهمة مع كل الشعب في التعبير عن رأيه في مسيره ومستقبله. وكذلك التهيئة للوحدة، وإيجاد المناخ السليم لإقامة حوار فكري حول مشروع الدستور قبل طرحه للاستفتاء العام في صيغته النهائية، والتعبير عن الرأي في المشروع الدستوري ونظام الدولة للوحدة خلال فترة زمنية لاتزيد عن شهرين. والإعداد للاستفتاء العام واتخاذ الإجراءات الكفيلة لنزاهته وحريته وفقاً للأسس الموضحة في الفقرة التالية:- إن دستور الدولة يجب أن يقر من قبل الشعب وفقا لاستفتاء عام حر، ديمقراطي ويتم تحت إشراف لجنة الجامعة العربية بعد المصادقة عليه من قبل المؤسسات الدستورية القائمة في كلا الشطرين.

وعندما اجتمع رئيسا وزراء الشطرين اتفقا على تعزيز الموقف الوحدوي، "[1]" وتصفية الخلافات القائمة وإزالة أسبابها وخلق مناخ ملائم لإقامة الوحدة بين شطري اليمن.

وفي ظل الهيمنة الإمبريالية والقوى الصناعية الكبرى أصبحت الوحدة بين قطرين حلماً لأنها سوف تحد من ظاهرة التبعية للقوى الكبرى التي تفرض رؤيتها ومنظورها السياسي على مقدرات السيادة الوطنية، وإذا قدر لليمن صناعة استقلالها وخلاصها من التبعية، تستطيع أن تواكب مسيرة البناء والتغيير في هذا العالم المتغير، وربط الحاضر بالماضي من أجل صياغة قرار سياسي مستقل. ولتحقيق ذلك يجب الاتفاق على محددات الأهداف السياسية لدولة الوحدة، مع الأخذ بالاعتبار التجارب الوحدوية في الساحة العربية والتقصي والدراسة في مسببات انهيار بعضها ونجاح أخرى من أجل أن يكون شعب اليمن على بينة من أمره.

دور الجامعة العربية واتفاقية القاهرة (٢٨اكتوبر١٩٧٢م):-

---

١) عبد الرحمن يوسف بن حرب: مرجع سابق، ص٤٥-٤٦. انظر " بيان محادثات القاهرة. الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢١".

في الثامن والعشرين من شهر اكتوبر١٩٧٢م، أصدرت لجنة التوفيق العربية بياناً يقضي باتفاق وحدوي بين شطري اليمن، فقد عقد رئيسا وزراء شطري اليمن اجتماعاً موسعاً تحت سقف الجامعة العربية وبحضور أعضاء لجنة التوفيق العربية، ناقشا خلال اجتماعها الحيثيات التي تبنى عليها قضية الوحدة اليمنية وأكدت الحكومتان اليمنيتان مسؤوليتهما التاريخية والقومية على أن التراب اليمني واحد، والشعب واحد يرفض التجزئة والانقسام، وأنها حقيقة يقرها التاريخ رغم كل المحاولات لترسيخ الانقسام، من أجل ذلك كان النضال وكانت التضحيات عبر مراحل اليمن التاريخي والتاريخ يحدثنا عن طبيعة الانقسام بين شطري اليمن عام١٩١٤م، باتفاقية بين دولتين أجنبيتين وهما تركيا التي فرضت سيطرتها على اليمن الشمالية من جهة، وإنجلترا ألمحتله لجنوب اليمن من جهة أخرى.

لذلك كانت الضرورة تقضي بفتح الحوار بين شعبين شطرهما الاستعمار، وعودة الفرع إلى الأصل. وكون الوحدة اليمنية هدفاً قومياً من اجل الضمان للحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية، ومن أجل بناء اقتصاد وطني مستقل، ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل عدواني خارجي. من أجل ذلك اتفق الجانبان على أن الوحدة اليمنية، قضية تقدم وحضارة للشعب اليمني، وان الوحدة اليمنية الشاملة فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن، هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل، وهي أيضاً ضرورة قومية كونها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية كلها.

وتجاوباً مع الجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية المشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية. "[١]" من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن، وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله، وعملاً بأحكام المادة(٩) من ميثاق جامعة الدول العربية، فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه. حيث تم الاتفاق على قيام وحدة بين دولتي اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما

---

١) قرار رقم(٢٩٦١) بتاريخ١٣/٩/١٩٧٢م.

في شخص دولي واحد ، وقيام دولة يمنية واحدة.. ويكون للدولة الجديدة، علم واحد وشعار واحد وعاصمة واحدة، وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

ويكون نظام الحكم في الدولة الجديدة نظاما جمهورياً وطنياً ديمقراطياً. ويضمن دستور دولة الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية، والعامة للجماهير كافة، ولمختلف مؤسساتها، ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات. وتضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وكخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة، تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين، على أن يختار كل من رئيسي الدولتين ممثلاً شخصياً له ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة السابعة، وتستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعدتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة، بناء على رغبة الدولتين، ويشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما، وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهودة بها إليها. وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

وتم الاتفاق على تشكيل لجان فنية من ممثلي الدولتين على مستوى عال ومن المتخصصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.. وتتكون من:-

١- لجنة تختص بوضع مشروع الدستور،

٢- لجنة من مهامها توحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

٣- لجنة للشؤون الاقتصادية والمالية..كما تم الاتفاق كذلك على تشكيل لجان أخري للشؤون التشريعية والقضائية.وشؤون التربية والثقافة والإعلام.

والشؤون العسكرية، وكذلك للشؤون الصحية، والإدارة والمرافق العامة، كالاختصاص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

وعند انتهاء اللجنة الدستورية من صياغة الدستور، يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.ويقوم رئيسا الدولتين، بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد. وتنفيذاً لذلك، يشكل رئيسا الدولتين، لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور.ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها. ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

وتم الاتفاق كذلك على إنهاء المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.وفي حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور.ويتم العمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره.

وتنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق، وعملاً بأحكام المواد السابقة، يقرر الطرفان التزامها الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها. "[1]

لقد فرضت هذه الاتفاقية على حكومتي شطري اليمن البدء في الحوار الجاد، والوصول إلى نتائج مرضية للطرفين رغبة في توطيد دعائم السلام، وتصفية المشاكل القائمة بين أبناء اليمن الواحد وإزالة أسبابها وتعزيز العلاقات الأخوية وتدعيماً لروابط الكفاح المشترك، وحماية اليمن من نفوذ الاستعمار، والاستعمار الجديد، ولوضع طاقات البلاد في خدمة أغراض التنمية، والتطور، ومن أجل توفير

---

١) اليمن الواحد: سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية، إصدار مكتب شؤون الوحدة ، صنعاء، ٢٢مايو١٩٩٠م، ص٤٣. انظر الملحق..

الشروط الخاصة لإقامة الوحدة بين شطري اليمن ومن أجل المساهمة في معركة المصير العربي ضد الإمبريالية والصهيونية.

وعلى الرغم من أن المشروع الوحدوي جاء بقرار سياسي من القيادة السياسية العليا لشطري اليمن، وتغيب دور القنوات الدستورية والشعبية. إلا أن ظروف الحرب بين شطري اليمن تسترعي رأب الصدع، وفق آلية جديدة تلغي التمزق الانشطاري، وكانت المبادرة التي قدمها كلا الشطرين في مشروعين وحدويين، دليلاً على أن الخيار في الوحدة مبدأ الجانبين وأمل وتطلعات الشعبين اليمنيين.

قمة طرابلس بتن شطري اليمن (٢٨ نوفمبر١٩٧٢م):-

في طرابلس الغرب بالجمهورية الليبية انعقد اجتماع قمة ثنائية بين عبد الرحمن الأرياني، رئيس الجمهورية في اليمن الشمالي، وسالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الجنوبي، بدعوة من الرئيس الليبي، معمر ألقذافي، في الفترة من٢٦-٢٨نوفمبر١٩٧٢م.وشارك في لقاء القمة اليمني الرئيس الليبي، وبحث الرئيسان أوضاع اليمن بصفة عامة، والاقتتال الأخير على وجه الخصوص، وأكد الرئيسان على ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة ببيان رئيسي الوزراء في شطري اليمن الذي عقد في القاهرة في أواخر أكتوبر من نفس العام، واتفقا على توفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد، في ظل المحافظة على منجزات ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وتوفير المناخ الديمقراطي من أجل بناء مجتمع متطور، وحرص الرئيسان على سرعة إنجاز أعمال اللجان المشتركة، واتفقا على الأسس التالية:-

١- أن يقيم الشعب العربي في اليمن، دولة واحدة تسمى" الجمهورية اليمنية"، وعلم واحد.

٢- أن تكون صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية، والإسلام دين الدولة، والتأكيد على القيم الروحية، وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٣- تعتبر اللغة العربية، هي اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية.

٤- تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية، مستلهمة الطراز الإسلامي العربي، وقيمه الإنسانية، وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال، وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات وأن تكون الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته، وتحقيق كفاية الإنتاج والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقا للقانون، وبتعويض عادل.

٥- أشار البيان إلى الاتفاق بين الجانبين أن يكون نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، وطنياً ديمقراطياً، على أن ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي، والاستعماري، وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية.

٦- تشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي، في الجمهورية الليبية.

وباعتبار أن مجمل نقاط الاتفاق عموماً أخذت صيغة عاطفية، وتأثر الرئيسان بكرم الرئيس ألقذافي فقد جاملاه على الأخذ بالنظام الليبي الثوري والاشتراكية العربية، وهذا دليل قطعي على أن الرئيسين اليمنيين لم يتفقا بعد. فمن غير المنطقي أن تضحي الطبقة الجديدة الممثلة بالحزب الحاكم في اليمن الجنوبي بالمكتسبات الثورية، ومن الصعب قبول مفهوم الاشتراكية والأخذ بالمفاهيم الثورية الليبية في اليمن الشمالي.

ونلاحظ أن اتفاق الرئيسين حول القضايا الإقليمية المطروحة بالساحة العربية، كاتفاقهما على دعم البلدان العربية، المحتلة أراضيها من قبل العدو الصهيوني، في نضالها من أجل تحرير هذه الأراضي، ودعميهما لنضال الشعب الفلسطيني من اجل استعادة أراضيه، كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني، ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني، ولمواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، والقضية العربية.. أياً كان السياق والطرح

للقضايا العربية، إلا أنها عملياً شعارات ملازمة لكل لقاء عربي- عربي، كصفة مميزة للروح الثورية العربية إزاء قضايا نضالها، في السبعينيات والثمانينيات، إلا أنها جاءت هنا حشواً غير ملزم للطرفين، لأن المسار الوحدوي اليمني المفترض إقامته، أهم من طرح تلك الشعارات المألوفة، ولقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي، وأعربا عن تايدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة أراضيه. ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.

كما اتفق الرئيسان على محاربة النشاط الإسرائيلي المحموم في البحر الأحمر، وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة لحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البلد العربي. وعبرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة. وعند استعراضهما للوضع الدولي أكدا مساندتهما وتأييدهما لكفاح الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية،

كما أدانا سياسة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري."[1]

وفي نهاية الاجتماع اتفق الرئيسان على تشكيل لجان مشتركة تنفيذاً للمادة(السادسة)من اتفاق القاهرة، وهي:- لجنة الشؤون الدستورية..لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي..اللجنة الاقتصادية والمالية..لجنة الشؤون التشريعية والقضائية..لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام..لجنة الشؤون العسكرية..لجنة الشؤون الصحية..ولجنة الإدارة والمرافق العامة.."[2]

وطلب الرئيسان، الأرياني، وربيع علي، من الرئيس الليبي معمر ألقذافي، تعيين ممثل شخصي له، يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين.وطلب

---

١) لقد غلب على اجتماع الرئيسين الصفة الثورية، بتحرير المنطقة العربية، وتحرير الشعوب في إفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، والتمييز العنصري، وإذا بالاجتماع أصبح في معظمه بشكل خطاباً سياسياً تقدمياً. وكان المفترض مناقشة العقبات والمعوقات التي تقف تجاه الوحدة اليمنية، وكذلك مناقشة الدور الديمقراطي للقوى الوطنية المتواجدة في الساحة والمعارضة لسياسة الشطرين، ومدى مشاركتها في الحوار الوطني.

٢) انظر أسماء أعضاء اللجان في ملحق" بيان طرابلس".

الرئيسان أيضاً من أمين عام الجامعة العربية، أن يعين مندوباً عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية، وأن يعين ممثلاً شخصياً له مقيماً في اليمن، لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم. وحث الرئيسان لجنة الشؤون الدستورية لأن تفرغ من إعداد الدستور في اقرب وقت ممكن."[1]

لقد تناول لقاء طرابلس قضية الوحدة اليمنية، وناقش الرئيسان القضايا المتفق عليها، وغضا الطرف عن نقاط الخلاف بين وجهتي نظر الشطرين، وهي النقاط الأساسية التي تم طرحها من قبل لجنة التوفيق العربية، والموضحة في بيانها الصادر في الثالث عشر من اكتوبر١٩٧٢م، وأهمها إعادة الممتلكات المصادرة لليمنيين الشماليين، وكذلك عودة اللاجئين الجنوبيين في الشمال، وضمانات عودتهم. وهي قضايا هامة وعاجلة، من أجل إذابة رواسب الحقد بين من عانوا من إجراءات التأميمات، والنزوح ألقسري من أراضيهم وكذلك الذين عانوا من البطش، والقهر والاضطهاد في كلا الشطرين، نتيجة لمعارضتهم السياسية.

نتائج قمة ليبيا بين شطري اليمن:-

على ضوء ما تم الاتفاق عليه في ليبيا، بدأت اللجان أعمالها. ففي الفترة من ٢١ الى٢٣ ديسمبر١٩٧٢م، صدر بيان عن اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين، أدلى به، محمد سليم اليافي، عضو اللجنة، والممثل الشخصي للأمين العام للجامعة العربية.وعرض نتائج الاجتماع في بيانه، وألمح إلى ما قام به الممثلون الشخصيون من وضع برنامج عمل لأعمال اللجان الفنية المشتركة وتحديد اختصاصاتها، وتحديد الزمن للانتهاء من أعمال كل لجنة وأماكن انعقادها والنظام الداخلي لها. وحدد البيان النقاط التي تم الاتفاق عليها، كاستمرارية الاتصال بين الممثلين الشخصيين طوال أعمال اللجان. وتوفير وثائق العمل والأدوات اللازمة لذلك. وتم الاتفاق أيضاً

---

١) اليمن الواحد، مصدر سابق، ص٤٩: انظر ملحق"بيان طرابلس".

على عقد لقاءات اللجان في عاصمتي الشطرين، ففي صنعاء تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية ولجنة الشؤون التشريعية والقضائية، ولجنة الشؤون العسكرية، ولجنة الشؤون الصحية، وفي عدن تجتمع لجنة الشؤون الدستورية، ولجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، ولجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام، ولجنة الإدارة والمرافق العامة. على أن تبدأ اللجان أعمالها في فترة لا تتجاوز العشرين من شهر يناير١٩٧٣م، وترفع تقاريرها إلى الممثلين الشخصيين في منتصف شهر يونيو١٩٧٣م.وبدورهم يرفعونها إلى رئيسي شطري اليمن في أواخر يونيو، وتعتبر هذه اللجان في حالة انعقاد دائم ولها أن تطلب خبراء للاستئناس برأيهم إذا اقتضى الأمر وتكون جميع جلساتها مغلقة، ومن توصيات لجنة الممثلين الشخصيين المرفوعة لرئيسي المجلسين الجمهوريين في شطري اليمن لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، والتي حددها البيان بسبع نقاط، منها تشكيل لجنة مشتركة تقوم بوضع النظام الأساسي واللائحة الداخلية الخاصة بالتنظيم السياسي الموحد، وتوحيد رعاية مصالح اليمنيين بالخارج وعودة النازحين.

ويعين الممثل للأمين العام لجامعة الدول العربية مندوبين مقيمين له، واحد منهما في صنعاء والآخر في عدن، وتعيين سكرتير دائم للجنة الممثلين الشخصيين يكون مقره في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتكوين لجنة دائمة تتألف من الممثلين الشخصيين الخمسة، وأن تتم اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر بالتناوب بين مدينتي صنعاء وعدن.وتكون رئاسة اللجنة في كل مرة للممثل الشخصي في مقر الاجتماع، ويحق لكل ممثل شخصي أن يسمي مندوباً له.

وقد ألقى هذا البيان بظلاله على نتائج ما أفرزته تلك الاجتماعات، وفي الفترة من منتصف شهر إبريل إلى التاسع عشر منه.عقدت اجتماعات الدورة الثانية في مدينة عدن، وناقش المجتمعون ماتم تنفيذه من توصيات الدورة الأولى للجنة الممثلين الشخصيين، وقدم الممثلان الشخصيان لشطري اليمن تقريرين شاملين كما قدم الممثل الشخصي للأمين العام للجامعة تقريراً مفصلاً أيضا حول سير تنفيذ

الاتفاقات المعقودة، وسير العمل في اللجان الفنية المشتركة وما أنجزته من أعمال."[1]

وقدمت اللجنة توصياتها والتي كان من بينها، التأكيد على تشكيل لجنة سياسية مشتركة من الشطرين لإعداد النظام الأساسي واللائحة الخاصين بالتنظيم السياسي الموحد، وعلى ضرورة اتخاذ الخطوات التنفيذية العاجلة لوضع الاتفاق الذي تم بين وزيري داخلية الشطرين في الأول من مارس١٩٧٣م، موضع التنفيذ وتسمية أعضاء الجانبين في اللجان المشتركة التي أقر الوزيران تشكيلها وبصورة خاصة فيما يتعلق بالموضوعات التالية:-

"النازحون..حوادث الأطراف..المعتقلون.."

كما أوصت اللجنة في بيانها حث المسئولين لشطري اليمن على إصدار عفو عام عن جميع النازحين، كما حثت وزيري داخلية الشطرين على العمل لحل مشكلة النازحين.وأوصت اللجنة على وقف الحملات الإعلامية ووضع خطة مشتركة تضمن التنسيق بين أجهزة الإعلام في الشطرين، وتوثيق الصلات بينها ،والبدء في التنسيق بين مختلف قطاعات الحياة بما يحقق الربط بين ما يتم من بحث نظري في الوحدة وفي اتخاذ خطوات عملية في التعاون الاقتصادي والجمارك، والبريد، والهاتف والمواصلات والطيران وغيرها."[2]

التطور السياسي في اليمن الشمالي:-

في الثامن عشر من شهر فبراير١٩٧٣م، اتجه رئيس اليمن الشمالي، عبد الرحمن الأرياني، بخطاب سياسي هام، بمناسبة تدشين أول اجتماع سياسي لأول تنظيم حزبي تقره صنعاء، يسمى" الإتحاد اليمني" تناول في خطابه على أن العمل الوحدوي مسؤولية تاريخية، من اجل بناء اليمن الواحد، ومن أجل ضمان رقابة شعبية، على أعمال السلطة، والقضاء على مخلفات الماضي، وإنهاء العلاقات الاجتماعية غير العادلة، وإحلال علاقات اجتماعية أكثر عدلاً في سبيل إنهاء كل

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٥٨-٥٩.

٢) المصدر نفسه، ص٦١.

أشكال الاستغلال على أساس من الكفاءة في الإنتاج والعدالة في التوزيع. وحسم كل المتناقضات الطبقية وحلها بالوسائل السلمية والمشروعة، وكخطوة لابد من تنفيذها، حسب ما نص عليه أحد بنود بيان اتفاقية طرابلس، والخاص بالوحدة اليمنية.

وأكد الرئيس الأرياني على أن الذي دفعه لهذا التنظيم هو من أجل أن تنصهر فيه كل العناصر والقوى اليمنية، صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة.وأنه تقرر إقامة تنظيم سياسي واحد في اليمن الشمالي، ومن مهامه وأهدافه الآتي:-

١- تنمية الإحساس الوطني، وبلورة الشخصية اليمنية.

٢- تمكين الجماهير من المشاركة في الحكم.

٣- إنشاء منظمات طلابية، ونقابية، وعلمية، وتربية كوادر سياسية، للاضطلاع بمهام الحكم على النهج الديمقراطي، وفقاً لمبادىء الدستور الدائم.

ومن هنا يكمن المطلب في مناقشة النظام الأساسي للإتحاد، وانتخاب رئيس وأمين عام للإتحاد، وكذلك انتخاب المكتب السياسي المؤقت، وتكليف المكتب السياسي المؤقت بإعداد وثيقة العمل الوطني ومناقشتها."[1]

---

١) سجل العالم العربي، مجلد١٩٧٣م، تحرير حيران شامبه، ص٥٣٢-٥٣٣.

وقد أفرزت الانتخابات على أعضاء المكتب السياسي للاتحاد اليمني في ١٩٧٣/٢/٢٦م، وهم كما وردت في كتاب الرأي العام: مرجع سابق، ص١٤٠.. .- عبد الرحمن الأرياني - عبد الله الحجري. – محمد علي

وقد حددت اللائحة التنظيمية للاتحاد من خلال" ثلاثين مادة" طبيعة المهام التي يقوم عليها هذا الاتحاد اليمني. وباعتبار أن هذا التنظيم جاء من القمة فلم يتمتع بالانتعاش طويلاً، فقد كان مولوداً غير طبيعي، لأنه لم يكن منبثقا من الشعب صاحب المصلحة الحقيقية، لذلك لم يعش أكثر من الفترة التي عاشها الأرياني من عمره السياسي في الحكم، ووري عليه التراب مع إزاحة الأرياني من السلطة.

ويأتي دور القاضي عبد الله الحجري، رئيس وزراء اليمن الشمالي، مقيداً لحركة الانتعاش الوحدوي، حيث أنه كان يعد يمينياً متطرفاً في نظر اليساريين، ويرتبط بعلاقة جيدة مع القبائل."[1]

وفي العاشر من شهر مارس١٩٧٣م قام رئيس وزراء اليمن الشمالي بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية واستمرت حتى السابع عشر من مارس، وقد كلف من قبل رئاسة المجلس الجمهوري بمهام إنهاء الخلاف في مسألة الحدود اليمنية السعودية، وقد رافقه وفد رفيع المستوى، يضم كلا من الأخ محمد نعمان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، والعقيد حسين المسوري، رئيس هيئة الأركان العامة، وكبار المشائخ، وتعتبر هذه الزيارة من أهم الزيارات اليمنية للسعودية حيث سجلت نتائج خطيرة وهامة.وأجرى الجانبان اليمني برئاسة رئيس الوزراء، عبد الله الحجري،والسعودي، برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز، مباحثات تناولت مختلف القضايا العربية، والمحلية، وكان من نتائج تلك المباحثات هو أن" يؤيد الجانبان الخطوات القائمة لاستعادة وحدة اليمن على أساس التمسك بالشريعة الإسلامية أساساً للتشريع في ظل دولة الوحدة، والتي يجب أن تقام على أساس الاقتراع الحر المباشر لجميع المواطنين اليمنيين في الشمال والجنوب، كما

عثمان. – عبد الله بن حسين الأحمر. – محمد عبد الله الأرياني. – إبراهيم الحمدي. – أحمد محمد نعمان. – محسن محمد العيني.– حسن مكي. – عبد الله عبد المجيد الأصنج – سنان ابولحوم. – محمد سالم باسندوة.

١) لقد كلف القاضي عبد الله الحجري بتشكيل حكومة رقم(٢١) بقرار جمهوري رقم(٦٤) عام ١٩٧٢م بتاريخ٣١/ ديسمبر١٩٧٢م..

يؤكد الجانبان اتفاقهما التام مجدداً على اعتبار الحدود بين بلديهما حدوداً فاصلة بصفة نهائية ودائمة كما نصت عليه معاهدة الطائف"[1]

وأثارت زيارة الحجري الرأي العام في شطري اليمن، لأن السعودية تجاهلت خصوصية الوحدة اليمنية واعتبرت نفسها طرفاً، وكذلك مسألة إنهاء الحدود، وهي مسألة قومية تهم اليمنيين، ولم تحل بالطريقة التي صاغها البيان، لأنها من أشد القضايا حساسية. والمفترض معالجة إعادة ترسيم الحدود السياسية بين السعودية واليمن، بإشراف الجامعة العربية، والأمم المتحدة، وفق الحق التاريخي لكلا الجانبين.

ومن ردود الفعل لنتائج زيارة الوفد اليمني للسعودية أن استؤنفت الأعمال التخريبية، في المناطق الوسطى، والجنوبية من الشمالي، مما اضطر القاضي الحجري إلى تقديم استقالته للمرة الثانية. المرة الأولى قبل سفره إلى السعودية لاعتراض بعض الوزراء على مسألة التنازل من الأراضي اليمنية، والمرة الثانية بعد عودته من السعودية، لأن الوزراء رفضوا تحمل مسؤولية التنازل معه، مما حمل القاضي الأرياني على تشكيل لجنة للبحث في قانونية التنازل. وكان الغرض من ذلك أن رئيس المجلس الجمهوري، أراد بذلك استغلال اللجنة ليحمل الحجري المسؤولية في التنازل وتبرئة نفسه منها. في حين أن القاضي الحجري كان يؤكد أنه تصرف بأمر من الأرياني وبكتاب خطي منه."[2]

وفي نفس الوقت كانت الحركات للتنظيمات السياسية المعارضة تقوم بنشاط محموم، حول ما أفرزته تلك المحادثات، وأبرز هذه التنظيمات."الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، (منظمة البعث)، وحزب البعث السوري، وحزب العمل، ومنظمة المقاومين الثوريين، وجيش الشعب الثوري، الذي يضم ضباطاً مسرحين من القوات المسلحة اليمنية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، ومجموعة ٢٦ سبتمبر، ومجموعة الناصريين، وأخيراً منظمة سبأ الملكية، التي يتولى قيادتها، محمد بن الحسين،

---

١) سجل العالم العربي، مرجع سابق، ص٢١١: " الرياض- صنعاء ١٧/٣/١٩٧٣م"

٢) المرجع نفسه، ص١٤١٣. " تحقيقات النهار البيروتية".

الذي قام بحصار صنعاء في عام١٩٦٨م، " وفي وجه هذه التنظيمات قام الاتحاد اليمني" حزب الدولة" في مواجهة المعارضة، ويضم الاتحاد كبار الضباط العسكريين، والتجار، وشيوخ القبائل، وبعض المثقفين وكان عبد الله الأصنج وزير الاقتصاد، أميناً عاماً للاتحاد، ومحمد سالم باسندوة أميناً للدعوة والفكر."[1]

بإزاحة محسن العيني عن رئاسة مجلس الوزراء في مطلع عام١٩٧٣م، بعد أن حقق نجاحاً كبيراً في اتفاقية القاهرة التي تمت بين شطري اليمن، وتعيين القاضي عبد الله الحجري، خلفاً للعيني ثبت بدلالة قطعية على أن التيار المحافظ داخل القيادة السياسية لليمن الشمالي يرفض الدمج الوحدوي.

والذي يؤكد ذلك الدور الذي لعبه الحجري في إنهاء مشكلة الحدود اليمنية – السعودية، على ضوء اتفاقية الطائف١٩٣٤م، والتي كانت مجحفة في حق اليمن واليمنيين، وكذلك الإجراءات الصارمة التي اتخذت ضد المعارضة السياسية المتكتلة في مجموعات صغيرة في المناطق الوسطى والمحادة لليمن الجنوبي والتي كانت تشن حملات إرهابية على طريقة الكر والفر في حرب العصابات، وقد نجح الحجري في هذا الجانب ولكنه بقي معزولاً عن كثير من المثقفين، والقياديين السياسيين المعارضين لسياسته، وقد دعمته القبائل التي كانت ترى فيه حليفاً قوياً لمناهضة الشيوعيين ودعاة التقدمية، والتي ترفضهم القبائل ورموزها من المشائخ.

وقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً كبيراً في تأييد موقف الحجري، ومشائخ القبائل المؤيدة له، من خلال مسرح الأحداث المتصاعدة بين الدولة والمعارضة، إلا أن الحجري له الفضل في تحقيق إدارة منضبطة من خلال ملاحقته للفساد الإداري والمالي.

---

١) كان عبد الله الأصنج، ومحمد سالم باسندوة، من اللاحقين إلى الشمال، من الجنوب، وكانا يمثلان تياراً معارضا للسياسة القائمة في الجنوب، وكان لهما دوراً ريادي أثناء تصدي الشعب اليمني في الجنوب للاستعمار البريطاني.

ويحمد له أيضاً قوة القرار السياسي في الدولة، عكس سلفه محسن العيني، الذي كان سياسياً محنكاً، لكنه كان إدارياً فاشلاً، وبهذا القدر من الصلابة والقوة كان لابد من إزاحة الحجري عن مسرح الأحداث السياسية، حيث تم تعيين، حسن مكي، خلفاً له في الثالث من شهر مارس ١٩٧٤م..

obeikandl.com